ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الخطاب المسؤول في زمن الاستقطاب.. قوة الموقف تعزيز لمنطق الدولة

في لحظة مفصلية من تاريخ لبنان، وسط تزايد الضغوط الخارجية وانكشاف الداخل على انقساماته، أطل الأمين العام لحزب اللّٰه، الشيخ نعيم قاسم، بخطاب (١٨-٧-٢٠٢٥) يتجاوز الإطار التعبوي الضيق، ليُعيد ضبط البوصلة الوطنية في مواجهة مشروع أميركي–»إسرائيلي» يتلطّى خلف شعارات «نزع السلاح» و»الاتفاق الجديد». لم يكن الخطاب موجّهًا حصريًا إلى جمهور المقاومة، بل خاطب الدولة، شركاء الوطن، والرأي العام الدولي، في مسعى لتثبيت سردية وطنية بديلة تعيد الاعتبار إلى منطق المقاومة بوصفها خيارًا تاريخيًا واستراتيجية دفاعية لا غنى عنها.

اللافت أن الخطاب لم يأتِ في سياق احتفالي أو استعراضي، بل جاء في توقيت ضاغط تتكثف فيه التهديدات الأميركية–»الإسرائيلية»، وتتفاعل فيه محاولات فرض توازنات داخلية جديدة تُضعف موقع لبنان في المعادلة الإقليمية. ومن هنا، لم يكن الخطاب ردًا ظرفيًا، بل محطة استراتيجية تواكب تحديات المرحلة برؤية شاملة، تجمع بين قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف المستقبل.

الشرعية التاريخية كمرتكز للهوية الوطنية

استهلّ الخطاب باستدعاء عمق المقاومة التاريخي والقيادي، من الإمام الصدر والإمام الخميني إلى السيد عباس الموسوي والسيد حسن نصر اللّٰه، واضعًا السرد في سياق وطني–ديني–اجتماعي، يربط المقاومة بتكوين لبنان الحديث. هذه المقاربة لا تمنح السلاح شرعية ظرفية فحسب، بل تؤطره في وجدان جماعي، يجعل الطعن فيه أشبه بإنكار لحقبة تأسيسية من الهوية الوطنية اللبنانية. فالمقاومة ليست ردّ فعل طارئًا، بل مسارٌ ممتد صاغته التضحيات، وحمى لبنان من الذوبان والهيمنة.

الواقعية كمنهج في المكاشفة والمسؤولية

تجلّى عنصر القوة الثاني في صدقية الطرح. لم ينكر الشيخ قاسم أن المقاومة لم تتمكن من وقف العدوان «الإسرائيلي»

الأخير منذ اللحظة الأولى، لكنه أدرج هذا الأمر ضمن منطق «الردع بالتراكم»، مؤكدًا أن مجرد التوصّل إلى وقف إطلاق النار من دون تقديم تنازلات كان بحد ذاته إنجازًا. هذه الواقعية تعزّز من صدقية الخطاب، وتحوّله إلى منصة صادقة يمكن البناء عليها سياسيًا.

تفكيك مشروع «الاتفاق» وفضح نواياه

تعمّق الخطاب في تحليل خلفيات المشروع الأميركي المطروح، كاشفًا أنه لا يهدف إلى السلام أو الاستقرار كما يُسوَّق، بل إلى تجريد المقاومة من سلاحها مقابل وعود مائعة لا تُلزم العدو بشيء. وهنا يتحول الخطاب من موقف دفاعي إلى مبادرة هجومية، تفضح النوايا وتقدّم قراءة معمّقة لمخاطر الانصياع لهذه الطروحات.

تعزيز الموقف الرسمي

لم يكن الموقف الحازم الذي عبّر عنه الشيخ نعيم قاسم مجرّد تأكيد جديد على تمسّك حزب اللّٰه بخيار المقاومة ورفض المسّ بسلاحها تحت أي ظرف، بل ارتقى الخطاب إلى مستوى أعمق، إذ شكّل دعامة للموقف الرسمي اللبناني في مواجهة الإملاءات الأميركية–»الإسرائيلية». فقد منح الخطاب الدولة اللبنانية قدرة إضافية على شرح تعقيدات المشهد والقيود التي تحول دون الاستجابة لمطلب نزع السلاح.

هذا الموقف يتيح للدولة أن تضع «ضيفها» الأميركي أمام معادلة واضحة: أن أي بدائل عن خيار المقاومة، كما تُطرح في سياق «الاتفاقات الجديدة»، لن تحقق الاستقرار المنشود، بل قد تفتح الباب على تهديدات أكبر. لا سيما وأن التجارب السابقة أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك أن الضمانات الأميركية غالبًا ما تنهار عند أول اختبار جدي، تاركة لبنان مكشوفًا في مواجهة الخطر «الإسرائيلي» والارهابي.

لكن فعالية هذا التثمير السياسي لخطاب المقاومة، وبناء موقف رسمي وازن انطلاقًا منه، لا تتأتى من مضمون الخطاب وحده، بل من توفر إرادة سياسية واعية، وجرأة مسؤولة تتقدّم على منطق المسايرة. فحين تلتقي صلابة المقاومة مع وعي الدولة ومصالحها الوطنية العليا، يصبح الموقف اللبناني أكثر اتزانًا وقدرة على الصمود في وجه الضغوط، وأكثر أهلية لطرح بدائل سيادية تُبنى على التفاهم الداخلي لا على الاستقواء بالخارج.

معادلة دفاع تفرضها المخاطر

واحدة من أهم الرسائل التي حملها الخطاب هي تأكيده أن السلاح ليس بديلًا عن الدولة، بل تدخل في ظل غيابها، وأن المقاومة جاهزة للبحث بما يخدم لبنان ويعزز أمنه واستقراره. هذه الرسالة توفّر غطاءً وطنيًا–دستوريًا للسلاح، وتفتح الباب أمام نقاش عقلاني حول استراتيجية دفاع وطنية تُبنى على الشراكة لا على الإقصاء.

خطاب يتّسع للجميع لا يتقوقع على نفسه

على الرغم من الحزم الذي ميّز الخطاب، إلا أنه تضمّن دعوة صريحة إلى كل المكونات اللبنانية، بما فيها تلك المعارضة للمقاومة، للانخراط في تفاهم وطني ما بعد العاصفة. هذه الدعوة تحمل بعدًا توحيديًا نادرًا، وتشير إلى وعي سياسي بأهمية اللحظة، وحرص على تحويل السجال حول السلاح من نزاع داخلي إلى فرصة لإعادة بناء العقد الوطني.

بنية متماسكة: من التاريخ إلى الدولة

ما يجعل هذا الخطاب نقطة تحوّل، ليس مضمونه فقط، بل هيكليته أيضًا. فالسردية تتدرّج بانسياب من التاريخ إلى التهديد، ومن المقاومة إلى الدولة، ومن التضحيات إلى صياغة بديل وطني متماسك. إنه خطاب لا يكتفي بالرفض، بل يقترح طريقًا واقعيًا للخروج من المأزق، دون التنازل عن مقومات الكرامة والسيادة.

في الختام، يمكن اعتبار هذا الخطاب وثيقة سياسية دفاعية وهجومية في آن معًا. فيه قراءة شجاعة للمخاطر، عرض شفاف للإنجازات، ومبادرة نحو صيغة تفاهم لا تُبنى على الاستسلام، بل على الصمود. وفي زمن تتنازع فيه السرديات، يأتي صوت أمين عام حزب اللّٰه ليقول: لبنان لا يُحمى بنزع المقاومة، بل بالتكامل بينها وبين الدولة وبعبارة أخرى، لا على قاعدة الإلغاء، بل على قاعدة التكامل والتشارك.

العهد

انعكاسات خطاب حزب اللّٰه على إستراتيجية «إسرائيل» ما بعد «أولي البأس»

جهاد حيدر

في خضم ارتجاجات معركة «أولي البأس» في خريف ٢٠٢٤، وقفت «إسرائيل» على عتبة ما اعتبرته فرصة إستراتيجية نادرة: فرصة لإعادة صياغة الواقع الإستراتيجي والأمني في لبنان وانطلاقًا منه، وللتقدّم في مخطّط تفكيك المقاومة من الداخل عبر أدوات الضغط الناعم،

وتحريك الداخل اللبناني نحو انقسام حاد. ولقد كان الرهان «الإسرائيلي» أن المقاومة خرجت من المعركة منهكة، مكشوفة، متهمة، ما يسمح بتفعيل سلاسل الضغط السياسي والإعلامي والاقتصادي لإسقاط منطق السلاح، ونزع شرعية المقاومة، ودفع الدولة إلى الانقلاب على أحد مكوناتها الأساسية.

لكن ما لم تحسب له «إسرائيل» حسابًا، أن أسطورة المقاومة تتجاوز ميادين القتال، وتُتقن فنّ الاشتباك السياسي في ميادين الموقف والمعنى والشرعية، فجاء خطاب أمين عام حزب اللّٰه الشيخ نعيم قاسم، في ٣٠ تموز ٢٠٢٥، وما قبله وما بعده، ليكشف حدود الرهان «الإسرائيلي» على الضغط والتدمير، ويعيد تعريف المعادلة من جديد.

الشرعية التاريخية كمرتكز للهوية الوطنية

استهلّ الخطاب باستدعاء عمق المقاومة التاريخي والقيادي، من الإمام الصدر والإمام الخميني إلى السيد عباس الموسوي والسيد حسن نصر اللّٰه، واضعًا السرد في سياق وطني–ديني–اجتماعي، يربط المقاومة بتكوين لبنان الحديث. هذه المقاربة لا تمنح السلاح شرعية ظرفية فحسب، بل تؤطره في وجدان جماعي، يجعل الطعن فيه أشبه بإنكار لحقبة تأسيسية من الهوية الوطنية اللبنانية. فالمقاومة ليست ردّ فعل طارئًا، بل مسارٌ ممتد صاغته التضحيات، وحمى لبنان من الذوبان والهيمنة.

الواقعية كمنهج في المكاشفة والمسؤولية

تجلّى عنصر القوة الثاني في صدقية الطرح. لم ينكر الشيخ قاسم أن المقاومة لم تتمكن من وقف العدوان «الإسرائيلي» على لبنان، لكنه أدرج هذا الأمر ضمن منطق «الردع بالتراكم»، مؤكدًا أن مجرد التوصّل إلى وقف إطلاق النار من دون تقديم تنازلات كان بحد ذاته إنجازًا. هذه الواقعية تعزّز من صدقية الخطاب، وتحوّله إلى منصة صادقة يمكن البناء عليها سياسيًا.

تفكيك مشروع «الاتفاق» وفضح نواياه

تعمّق الخطاب في تحليل خلفيات المشروع الأميركي المطروح، كاشفًا أنه لا يهدف إلى السلام أو الاستقرار كما يُسوَّق، بل إلى تجريد المقاومة من سلاحها مقابل وعود مائعة لا تُلزم العدو بشيء. وهنا يتحول الخطاب من موقف دفاعي إلى مبادرة هجومية، تفضح النوايا وتقدّم قراءة معمّقة لمخاطر الانصياع لهذه الطروحات.

تعزيز الموقف الرسمي

لم يكن الموقف الحازم الذي عبّر عنه الشيخ نعيم قاسم مجرّد تأكيد جديد على تمسّك حزب اللّٰه بخيار المقاومة ورفض المسّ بسلاحها تحت أي ظرف، بل ارتقى الخطاب إلى مستوى أعمق، إذ شكّل دعامة للموقف الرسمي اللبناني في مواجهة الإملاءات الأميركية–»الإسرائيلية». فقد منح الخطاب الدولة اللبنانية قدرة إضافية على شرح تعقيدات المشهد والقيود التي تحول دون الاستجابة لمطلب نزع السلاح.

هذا الموقف يتيح للدولة أن تضع «ضيفها» الأميركي أمام معادلة واضحة: أن أي بدائل عن خيار المقاومة، كما تُطرح في سياق «الاتفاقات الجديدة»، لن تحقق الاستقرار المنشود، بل قد تفتح الباب على تهديدات أكبر. لا سيما وأن التجارب السابقة أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك أن الضمانات الأميركية غالبًا ما تنهار عند أول اختبار جدي، تاركة لبنان مكشوفًا في مواجهة الخطر «الإسرائيلي» والارهابي.

لكن فعالية هذا التثمير السياسي لخطاب المقاومة، وبناء موقف رسمي وازن انطلاقًا منه، لا تتأتى من مضمون الخطاب وحده، بل من توفر إرادة سياسية واعية، وجرأة مسؤولة تتقدّم على منطق المسايرة. فحين تلتقي صلابة المقاومة مع وعي الدولة ومصالحها الوطنية العليا، يصبح الموقف اللبناني أكثر اتزانًا وقدرة على الصمود في وجه الضغوط، وأكثر أهلية لطرح بدائل سيادية تُبنى على التفاهم الداخلي لا على الاستقواء بالخارج.

معادلة دفاع تفرضها المخاطر

واحدة من أهم الرسائل التي حملها الخطاب هي تأكيده أن السلاح ليس بديلًا عن الدولة، بل تدخل في ظل غيابها، وأن المقاومة جاهزة للبحث بما يخدم لبنان ويعزز أمنه واستقراره. هذه الرسالة توفّر غطاءً وطنيًا–دستوريًا للسلاح، وتفتح الباب أمام نقاش عقلاني حول استراتيجية دفاع وطنية تُبنى على الشراكة لا على الإقصاء.

خطاب يتّسع للجميع لا يتقوقع على نفسه

على الرغم من الحزم الذي ميّز الخطاب، إلا أنه تضمّن دعوة صريحة إلى كل المكونات اللبنانية، بما فيها تلك المعارضة للمقاومة، للانخراط في تفاهم وطني ما بعد العاصفة. هذه الدعوة تحمل بعدًا توحيديًا نادرًا، وتشير إلى وعي سياسي بأهمية اللحظة، وحرص على تحويل السجال حول السلاح من نزاع داخلي إلى فرصة لإعادة بناء العقد الوطني.

بنية متماسكة: من التاريخ إلى الدولة

ما يجعل هذا الخطاب نقطة تحوّل، ليس مضمونه فقط، بل هيكليته أيضًا. فالسردية تتدرّج بانسياب من التاريخ إلى التهديد، ومن المقاومة إلى الدولة، ومن التضحيات إلى صياغة بديل وطني متماسك. إنه خطاب لا يكتفي بالرفض، بل يقترح طريقًا واقعيًا للخروج من المأزق، دون التنازل عن مقومات الكرامة والسيادة.

في الختام، يمكن اعتبار هذا الخطاب وثيقة سياسية دفاعية وهجومية في آن معًا. فيه قراءة شجاعة للمخاطر، عرض شفاف للإنجازات، ومبادرة نحو صيغة تفاهم لا تُبنى على الاستسلام، بل على الصمود. وفي زمن تتنازع فيه السرديات، يأتي صوت أمين عام حزب اللّٰه ليقول: لبنان لا يُحمى بنزع المقاومة، بل بالتكامل بينها وبين الدولة وبعبارة أخرى، لا على قاعدة الإلغاء، بل على قاعدة التكامل والتشارك.

العهد

من عزلة تل أبيب إلى كشف الجرائم في غزة... بروز قضية فلسطين في مؤتمر جنيف

انبثق مؤتمر رؤساء برلمانات العالم من رحم الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠، إذ وُجهت الدعوة إلى صفوة قادة المجالس النيابية في شتى بقاع الأرض، وتمحورت أطروحاته الرئيسة حول ثالوث السلام والديمقراطية والتنمية من منظور المؤسسات التشريعية، يُعد هذا المؤتمر حلقةً في سلسلة اجتماعات رفيعة المستوى تفضي إلى الملتقى السنوي للأمم المتحدة الذي عُقد في أواخر سبتمبر ٢٠١٥، والذي شدّد على غايات التنمية المستدامة.

يتولى تنظيم هذا المؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) - أكبر اتحاد غير حكومي في العالم - ويقتصر على صفوة رؤساء البرلمانات، يضاهي هذا الاتحاد منظمة الأمم المتحدة من حيث الشمول والاتساع، مع التنويه بالدور المحوري للبرلمانات في نسيجه، تتمثل غاية الاتحاد البرلماني الدولي في توطيد دعائم السلام والأمن عبر الحوار البنّاء، وترسيخ قيم الديمقراطية، والتشديد على صون حقوق الإنسان، حيث يهيئ مناخاً مواتياً لفضّ المنازعات ودرء الصراعات، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف بين الدول الأعضاء.

يرتبط هذا الاتحاد البرلماني بوشائج متينة مع الأمم المتحدة، وإن توثيق عرى التفاعل بينهما يسهم في الانتفاع الأمثل من مقدرات هاتين المؤسستين

الدوليتين، لتوطيد أركان الأمن والسلام العالميين، تأسس هذا الاتحاد في عام ١٨٨٩، وقد دأب منذ مطلع الألفية الثالثة على عقد مؤتمر كل خمس سنوات يجمع تحت قبته رؤساء برلمانات الدول الأعضاء.

نظراً للصلة الوثقى بين "مؤتمر رؤساء برلمانات العالم" كفرع من الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، شكّل المؤتمر السادس المنعقد في جنيف فرصةً سانحةً للذود عن حقوق الشعب الفلسطيني، حيث سعى الوفد الإيراني إلى تحقيق هذه الغاية من خلال تسليط الأضواء على مأساة غزة النازفة، شارك في هذا الاجتماع أكثر من ١١٠ دول، وانعقد بصورة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

الدبلوماسية الإيرانية الفاعلة في جنيف

حققت البعثة الإيرانية في وفادتها إلى جنيف مكاسب دبلوماسية جليلة، يمكن إيجازها في المحاور الآتية:

فضح فظائع الكيان الصهيوني في غزة: اعتلى رئيس مجلس الشورى الإيراني منصة الخطابة في اليوم الثاني من زيارته إلى جنيف، خلال الجلسة الرئيسة للمؤتمر السادس لرؤساء برلمانات العالم، حيث أسهب في بيان جرائم الكيان الصهيوني في أرجاء المنطقة، ولا سيما في غزة، والعدوان السافر على إيران، وقد رفع صورة الشهيد ريان قاسميان ابن الشهرين، الذي ارتقى في الحرب التي استعرت اثني عشر يوماً على يد الكيان الصهيوني، وصورة طفل من غزة تحت عنوان "قفوا في وجه نازية القرن الحادي والعشرين"، ما استرعى أنظار الحاضرين ووسائل الإعلام العالمية إلى بشاعة جرائم الكيان الصهيوني.

عقد ندوة "الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لضمان السلام والأمن الدوليين": بمبادرة إيرانية رائدة، تناولت هذه الندوة الفظائع التي يقترفها الكيان الصهيوني، ما أدى إلى إحباط مساعي اللوبي الصهيوني الحثيثة على الساحة الدولية ضد إيران، حظيت هذه الندوة بمشاركة واسعة شملت ٣١ وفداً برلمانياً، بمن في ذلك ممثلون عن برلمانات روسيا والمملكة العربية السعودية وقطر وباكستان والصين وعُمان وكوبا، إضافةً إلى ثلاث منظمات دولية مرموقة.

لقاءات ثنائية مكثفة: عقد رئيس مجلس الشورى الإيراني سلسلة مباحثات مع أكثر من عشرة من نظرائه من شتى الدول، فضلاً عن مسؤولين بارزين من المنظمات الدولية، وكانت قضية جرائم الكيان الصهيوني في غزة وإدانة العدوان الإسرائيلي الغاشم على إيران الذي امتد اثني عشر يوماً، المحور الرئيس لجميع هذه اللقاءات.

انزواء الوفد الصهيوني وانكفاؤه

على النقيض من الدبلوماسية الإيرانية النشطة في مؤتمر جنيف، واجه الصهاينة استقبالاً فاتراً وعزلةً دبلوماسيةً باديةً للعيان:

انسحاب الوفود الدبلوماسية أثناء خطاب رئيس الكنيست: اتسمت كلمة "أمير أوهانا" رئيس برلمان الكيان الصهيوني (الكنيست) بالإثارة والجدل، فبالتزامن مع إلقائه خطابه، غادرت الوفود البرلمانية الإيرانية واليمنية والجزائرية والفلسطينية قاعة المؤتمر احتجاجاً على جرائم الكيان الصهيوني، وقد حظيت هذه الخطوة الاحتجاجية بتغطية إعلامية واسعة النطاق.

ردود فعل ساخطة على اقتراح رئيس الكنيست المنافي للإنسانية: عجز رئيس برلمان الكيان الصهيوني عن كتمان سورة غضبه من تصريحات رئيس مجلس الشورى الإيراني، ورفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، زاعماً أن "الدولة الفلسطينية يمكن أن تُنشأ في لندن أو باريس"، وهو ما أثار موجةً من السخط والاستنكار في أرجاء القاعة، حيث عُدّت إهانة صارخة لحقوق الشعب الفلسطيني وأعراف الدبلوماسية الدولية.

إقرار الصهاينة بانزوائهم وانكفائهم

يعترف العديد من الخبراء والشخصيات الصهيونية بانزواء تل أبيب على الساحة الدولية:

اعتراف وزير الحرب الصهيوني السابق: قبل أسبوعين، أقرّ "أفيغدور ليبرمان" وزير الحرب السابق للكيان الصهيوني بانزواء «إسرائيل» وحكومة بنيامين نتنياهو عالمياً، وشدّد ليبرمان على ضرورة استعادة (الكيان) الإسرائيلي لمكانته في العالم، قائلاً إن الحرب في غزة حوّلتنا إلى منبوذين على الساحة الدولية.

الانهيار الدبلوماسي: نقلت صحيفة "هآرتس" عن المحلل الصهيوني في الشؤون السياسية "يوسي فرتر" قوله: "إسرائيل تشهد تداعياً دبلوماسياً يشمل الإخفاق الداخلي والانزواء العالمي، وتضاؤل الدعم من الحلفاء القدامى".

فقدان التأييد العالمي: أكد "ناداف إيال" الصحفي الصهيوني أن «إسرائيل» في حرب غزة قد أوقعت نفسها في شرك الهزيمة بسبب الإخفاق السياسي وتلاشي الدعم العالمي وانهيار الشرعية الأخلاقية، وخاصةً في ظل غياب أي أفق واضح لإنهاء الحرب من قبل حكومة نتنياهو وتجاهل مطالب المجتمع الدولي.

الانزلاق نحو العزلة: كتب "بن كاسبيت" محلل صحيفة "معاريف" في مقال: "نتنياهو ينشد نصراً مستحيلاً ويدفع إسرائيل نحو الانزواء التام، لقد أضحينا منبوذين، تنكر لنا حلفاؤنا، والعالم يوصد أبوابه في وجوهنا، بيد أن نتنياهو لا يأبه، وبينما يسعى العالم إلى نبذ «إسرائيل» من الإجماع الدولي، فإنه لا يفكر إلا في استئصال شأفة سكان غزة".

الوقت